مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(1) – ديسمبر 2017

.OEB Univ. Publish. Co

.الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب حركة النهضة التونسية

The separation between politics and advocacy of the movement of Tunisian An-Nahda party

د. زينب خليل الخنيسي، جامعة سكاريا، تركيا

تاريخ التسليم: (2017/11/22)، تاريخ القبول: (2017/12/12)

ملخص :

منذ أن أصبحت الحركات الإسلامية تطرح مسألة المشاركة السياسية على سلم أولوياتها، ظهرت جدلية الفصل بين السياسي والدعوي، كحل لإشكالات فرضها التوجه الجديد، طرح تعمق طرقه خاصة بعد ثورات الربيع العربي، التي فسحت المجال أمام حركات محظورة للنشاط السياسي، نشاط بلغ به المستوى إلى حد المشاركة السياسية في السلطة، كما هو الحال بالنسبة إلى حركة النهضة التونسية، التي تحولت بعد زهاء أربع سنوات من الفعل السياسي إلى حزب مدني، مستأنسة في ذلك بتجارب سابقة من جهة، وبمقتضيات الواقع الجديد، وتطلعاته، إن لم نقل اكراهاته من جهة أخرى. طرح أثار عدة تساؤلات حول مدلولاته الفكرية، ونجاعته العملية

الكلمات المفتاحية: الفصل، السياسي، الدعوي، حركة النهضة

Abstract:

Since the Islamic movements posed the political participation in its agenda , the separation between politics and advocacy has emerged , as a solution to problems imposed by this new approach , especially after the Arab spring revolutions, Which allowed for prohibited movements to exercise of political activities and which has rached to the participation in power , as is the case for the movement of Tunisian An-Nahda party , Which was transformed after four years of activities to a civilian party. influenced by past experience on the one hand , and by the new realities and its expectations on the other
this process raised several questions about the significance of the concepts of separation and its practical effectiveness.

key words: separation , political, advocacy, An-Nahda party ,The separation between politics and advocacy of the movement of Tunisian An-Nahda party

مقدمة:

لئن بدأت الجماعة الإسلامية (التسمية الأولى لحركة الاتجاه الإسلامي قبل أن تتحول التسمية إلى حركة النهضة) نشاطها في البيئة المحلية في أواخر الستينات، على منوال جماعة الدعوى والتبليغ، حيث قدمت خطابا بيداغوجيا يستهدف تقويم الأخلاق، ورد الاعتبار للثقافة العربية الإسلامية، إلا أنها ومن خلال التفاعل مع معطيات البيئة التونسية والمتغيرات الإقليمية، لعل أبرزها أحداث 1978 الصدامية مع النظام، بسبب فشل التجربة التعاضدية، فضلا عن التأثر بأطروحات اليسار الذي ناكفته طويلا داخل أسوار الجامعات، تحولت النهضة إلى حركة سياسة، تسائل الشأن العام على الطريقة الإخوانية في أواخر السبعينات.

ومع بداية الثمانيات، خاضت الحركة جملة مراجعات لعدة أسباب، أهمها الانفتاح على التجارب الأخرى، كتجربة الحركة الإسلامية في السودان، مما أدى إلى تبني عقيدة فكرية جديدة، كانت أبرز نتائجها إقرار التعددية السياسية والديمقراطية، تغيرات تبلورت من خلال تنصيصات بيانها التأسيسي آنذاك، وهي تعتبر سابقة في تاريخ الحركات الإسلامية.

كما أن التطور داخل الحركة لم يقف عند هذا المستوى، إذ أعلنت من خلال مؤتمرها العاشر سنة 2016، مسألة الفصل بين السياسي والدعوي، الذي قدمته الحركة على أنه تخصص هيكلي وظيفي، نابع من عدة معطيات داخلية وخارجية، ولقد اعتبر العديد من المتابعين لشأن الحركة أن هذه المحطة هي بمثابة نقلة هامة في تاريخها، والتي ستلقي بتبعيات عدة، على النهضة، وعلى بقية الحركات الإسلامية. وعلى ضوء هذا الإشكال المبحثي، سأحاول من خلال هذه الورقة الاجابة عن أسئلة تتلخص في الآتي

- ما هو المقصود بالفصل بين السياسي والدعوي؟
- ما هي الأسباب والمبررات التي جعلت النهضة تخطو نحو هذه الخطوة؟
- وما مدى واقعيتها لدى حركة تعتبر الإسلام مرجعية؟

أولا: مفهوم الفصل بين السياسي والدعوي

يهدف هذا المدخل إلى تقديم المصطلحات، ورسم الحدود بينها، حتى تتوضح بعض الاشكالات التي تخص مسألة الفصل بين السياسي والدعوي:

-1- العمل الدعوى:

لغة: الدعوة: أصلها: دعو، والدعوة – بفتح الدال– المرة من دعا كدعوة الإسلام. (عبد المنعم، محمود عبد الرحمن. ج2. ص81). من معانيها: الدعاء (الرازي. ج 1. ص 105) والنداء (تاج العروس. ج 38 ص51).

وفي المصطلح الشرعي يقصد بالدعوة: قيام المكلفين بتبليغ الإسلام للناس، وإقامته بينهم، بطرق مشروعة (مجلة البحوث الإسلامية، 2009. ج 88. ص161).

أما في الاستعمالات المعاصرة فيقصد بها: " المناشط التي تسعى لتربية مجتمع على جوهر الدين، وإرشاده إلى الخير والفضائل(...)، وهو يكاد يقتصر في هذا الزمان على فعل التبليغ، وفنه، والمناشط التابعة لذلك(التقرير الإستراتيجي السنوي لمجلة البيان" واقع الأمة. 2013. العدد 10).

كما عرفها الفيلسوف التونسي، أبو يعرب المرزوقي كونها: " التربية الخلقية، التي تؤسس القيم على معتقدات، تتجاوز حصر الإنسان في مطالب الدنيا، فهي إذن التربية الخلقية التي تجري فهذا الأفق(2016/01/29. الفصل السوي بين الدعوي والسياسي أو بين الحركة والحزب https: //abouyaarebmarzouki. wordpress. com).

2- العمل السياسي:

السياسة لغة، وهي فعل السائس الذي يسوس، والوالي يَسُوس الرعية وأمرهم(الفراهيدي. معجم العين. ج7، ص 336)، ومن معانيها: القِيامُ على الشَّيءِ بِمَا يُصْلِحُه (تاج العروس، ج 16، ص 157). أما في التعريفات الاصطلاحية المبسطة، فهي "طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية (عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص234)، ويعرفها الأستاذ راشد الغنوشي بكونها: "إدارة علاقات القوة بشكل رمزي ينقل الصراع من صورته البدائية العنيفة إلى صور رمزية مدنية، عبر الصحافة والأحزاب والانتخابات وتحشيد الرأي للضغط، بما جعل أساليب الديمقراطية المعاصرة الصورة المثلى لإدارة علاقات القوة في المجتمع أي السياسة (الغنوشي، راشد. (2015). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام. ص27). ومن الواضح من خلال هذا التعريف أن الغنوشي يتبنى تعريفا للسياسة يتماهي مع فكرة الديمقراطية، فإدارة الحياة العامة حسب رأيه لا يكون إلا من خلال آلياتها.

بعد هذا العرض الموجز من التعريفات اللغوية، والاصطلاحية، لكل من الدعوي والسياسي، توجب التطرق إلى الفروق بين الخطابين، ذلك أن كل منهما يتمايز في مواضع، لعل أبرزها مسألتي المضمون والمنهج.

3- حدود التمايز بين العمل السياسي والعمل الدعوي

-أ- **التمايز بين المصطلحين على مستوى المضمون:** من أبرز ميزات الخطاب الدعوي أنه خطاب أخلاقي، وعضي، يستهدف تقويم الأخلاق، وتربية النفس البشرية على المثل والخصال الحميدة، والارتقاء بها، عبر حضها على فعل الخيرات، والنهي عن المنكرات، بغية الفوز في الدار الآخرة، وهو معنى مشترك بين أغلب الأديان. وبالعكس من ذلك، فإن الخطاب السياسي في عمومه خطاب واقعي، مادي إلى درجة البرجماتية، فيه المنفعة مقدمة على المثل والورائيات .

–ب– التمايز بين المصطلحين على مستوى المنهج وإن كان المنهج الدعوي يقوم في أساسه على ركيزة الكسب، بمعنى أن الداعية يهدف إلى كسب عدد أكبر من الأتباع، عبر استجلابهم الى دائرته انطلاقا من ثنائية الترهيب والترغيب، فإن الخطاب السياسي خطاب صدامي، يواجه الخصوم، ويتنافس معها بغية التمكن، والسيطرة.

في هذا الإطار، يقول أستاذ علم الأخلاق في جامعة قطر، الدكتور محمد مختار الشنقيطي: " منطق السياسة هو غير منطق الدعوة، منطق السياسة هو منطق مدافعة ومنافسة، ومنطق الدعوة اكتساب، فرق كبير بين أن تسعى الى كسر عدوك وإلى تكسب عدوك. (برنامج ماوراء الخبر– الجزيرة. 8 ماي 2016).

ثانيا: قراءة في المؤتمر العاشر لحزب حركة النهضة: منذ أن أعلنت عن تأسيسها في نهايات السبعينات من القرن المنصرم، وعلى الرغم من ظروف الحظر، حافظت حركة النهضة التونسية على عقد مؤتمراتها العامة بصفة دورية، وهو ما يعكس رغبة أعضائها في استمراريتها، كما عكست هذه المؤتمرات حركية ملحوظة في المسار الفكري العام، والتوجه السياسي للنهضة، ولعل المؤتمر العاشر للحركة من أكثر المؤتمرات التي شكلت نقطة مفصلية في تاريخها، إذ اتخذت فيه جملة قرارات، سيكون لها الدور البالغ في إعادة صياغة الهوية الفكرية والتركيبة الهيكلية لها، فعلى غرار إعلانها الفصل بين السياسي والدعوي تبنت الحركة لنفسها تعريفا وطنيا، نفت فيه الانتماء إلى ما يسمى "الإسلام السياسي".

–1– الإعلان عن الهوية الوطنية للحزب: جاء بالفصل الأول للقانون الأساسي لحزب حركة النهضة كتعريف للحزب: " حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية (نفس الفصل الاول من القانون الأساسي لمؤتمر التاسع سنة 2011). هذا التعريف إشكالي يطرح عدة نقاط. فعلى الرغم من كون حركة النهضة لم تعلن عن نفسها عند قيامها في منتصف الستينات وبدايات السبعينات كامتداد لحركة الإخوان المسلمين الأم في مصر(يذكر علية العلاني في كتابه الإسلاميون التونسيون من الحكم إلى المعارضة أن حركة النهضة بايعت سنة 1974 التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، لكني لم أتحصل إلى الآن على توثيق للمسألة خاصة أمام عدم إنكار أو تأكيد الحركة لذلك، إلا أنها تأثرت بأدبيات مفكري الحركة ونضالاتهم في تلك الفترة، فحينما نشأت الظاهرة الإسلامية، اتسمت بالشمول والتعقد نظرا إلى تنوع مكوناتها التركيبية (المديني، توفيق. 2012. ص 292)، يقول الغنوشي في كتابه " من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، إن الحركة في انطلاقها كانت قائمة على ثلاثة عناصر أساسية والتي هي، التدين التونسي (ويتكون من، التقليد المذهبي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية)، التدين العقلاني (الذي لم يعبر عن نفسه بشكل واضح، إلا في مرحلة متأخرة نسبيا في النصف الثاني من السبعينات، وإن كان موجودا منذ وقت مبكر حيث جرفه في النصف الأول من السبعينات التدين

الإخواني)، إضافة إلى التدين الإخواني (الفكر السياسي والاجتماعي الإخواني القائم على تأكيد شمولية الإسلام، ومبدأ حاكميه الله سبحانه، ومبدأ العدالة الاجتماعية) (الغنوشي، رلشد، 2011).

هذا التنوع في التركيبة عند المنطلق، لم ينفي غلبة العنصر الأخير، أي التدين الإخواني على الحركة في فترة من الفترات، بسبب عدة معطيات داخلية وإقليمية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة بين التدين العقلاني والتدين الإخواني (العمدوني، لطفي. 2015. ص 90)، أزمة حسم فيها مؤتمر 1979 الذي تبنت فيه الجماعة الإسلامية آنذاك منهج الاخوان المسلمين في النشاط السري، لكن ضعف المكون المحلي للحركة (الغنوشي، راشد. 2011. ص 96)، ولد شعورا بالعزلة لدى الجماعة نتيجة انكسار علاقة الفرد مع وسطه (نفس المرجع السابق، ص 78)، ومنذ ذلك الحين، بدأت تطرح مسألة إعادة النظر في أدبيات الإخوان والوافد الفكري المشرقي باعتبارها رؤية واجتهاد بشري للإسلام، وليس الإسلام في حد ذاته. وفي المنفى خاضت الحركة جملة مراجعات، اتجهت من خلالها إلى تجذير " توطين " نفسها في المجتمع التونسي عبر البحث عن تأصيل في أدبيات الزيتونة، وهو ما يمكن تتبعه من خلال بياناتها الصادرة في المهجر (تضمن بيان المؤتمر الثامن الذي انعقد في المنفى سنة 2008 البعد التونسي لحركة النهضة).

وبعد الثورة، أصبحت الحركة تقدم نفسها على أنها حركة وطنية تونسية، تندرج ضمن الحركات الإصلاحية التي تعاقبت على البلاد التونسية، على غرار مشروعي خير الدين التونسي وعبد العزيز الثعالبي(لائحة سبل إدارة المشروع للمؤتمر العاشر)، على الرغم من ذلك لم يؤكد الأستاذ راشد الغنوشي صراحة فك الارتباط بجماعة الاخوان المسلمين، خاصة إذا ما علم أنه إلى الآن يحتفظ بعضويته في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ففي إحدى المقابلات التلفزيونية (برنامج أصحاب السلطة، 27 – 2– 2017)، أجاب الغنوشي كرد على سؤال تضمن علاقته بحركة الإخوان المسلمين قائلا: " نحن ننتمي الى الإسلام والأمة الإسلامية وإلى الحركة الإسلامية العالمية، ننتمي إلى تونس". وهي إجابة دبلوماسية، أملتها عدة اعتبارات، خاصة منها تموقع الحركة في السلطة من جهة، وواقع حركة الإخوان المسلمين في مصر من جهة أخرى، مما جعلها إجابة زئبقية عارية من النفي والتأكيد.

2– مسلمون ديمقراطيون بدل" الإسلام السياسي "

في معرض المؤتمر العاشر، أدلى الأمين العام لحزب النهضة بتصريح لإحدى الصحف الفرنسية قائلا: " لم يعد ممكنا الحديث عن الإسلام السياسي اليوم في تونس (جريدة لوموند الفرنسية. حوار مع راشد الغنوشي، بتاريخ 19 /3/ 2016)، وهو تصريح لا يعتبر سبقا، ذلك أن الغنوشي صرح قبله بسنة على قناة الجزيرة أنهم " مسلمون ديمقراطيون"، وليسوا " إسلاميون".

يعتبر مصطلح الإسلام السياسي على طرافته، من أكثر المصطلحات إشكالية لدى التيارات الإسلامية من ناحية، إذ يقبله البعض ويرفضه الآخر، كما أن المصطلح إشكالي في حد ذاته، بسبب تنوع التعريفات المحددة له، وبالتالي الاختلاف في من يدخل تحت طائلته من عدمه.

ومن ذلك يرى البعض، أن الإسلام السياسي هو توصيف لكل حركة " سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية أسلوبا من أساليب نشاطها، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح الإسلام السياسي ليست توصيفا للإسلام بقدر ما هي توصيف لحركات التي تقبل بالمشاركة السياسية (دبعيى، رائد . 2012. ص 12.)

.كما اعتبرت بعض التعريفات أن كل حركة تعتبر الإسلام مرجعية ونظام حكم شامل، هي حركة تنتمي إلى ما يسمى الإسلام السياسي، وبما أن الحركة أكدت في فصلها الأول التأكيد على المرجعية الإسلامية فيمكن اعتبارها بشكل ما حركة إسلام سياسي.

و إن كانت النهضة قد قبلت بتسمية الاتجاه الإسلامي، إلا أنها ترفض مصطلح الإسلام السياسي لا بسبب مدلولاته الأكاديمية، بل بسبب الشبهات السياسية التي لحقت المصطلح جراء الوقائع الاقليمية والدولية، فهي ترفض المصطلح حتى تدرأ عن نفسها الاشتراك في التصنيف والتسمية والصفة، مع جماعات تختلف معها اختلافا جذريا على مستوى الرؤى والمنهج.

-3- إعلان الفصل بين السياسي والدعوي

من المفارقات العجيبة أن الحركة عند انطلاقها بدأت كحركة تبليغية بحتة لا سياسية فيها، إذ اعتمدت في بدايات نشاطها منهج جماعة الدعوة والتبليع، " وهي طريقة تقوم على التنقل بين القرى ولأرياف، والنزول في المساجد، ودعوة الناس في الشوارع والأسواق والمقاهي، وإبلاغهم دروسا في التوعية الإسلامية، وتذكيرهم بواجباتهم الدينية (الحناشي، يوسف. 2012. ص38)

ويعود سبب اعتماد الحركة على هذا المنهج في النشاط في بداياتها إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:

أولا –أن الجماعة الإسلامية ولدت كردة فعل على مشروع التغريب، إذ " كان لهؤلاء الشباب قناعة بأن العمل الإسلامي ينطلق ضرورة من العمل الجماعي، وأن الإصلاح لا يتم إلا في إطار المجموعة، لأن المشروع العلماني ليس مشروعا فرديا وأنما هو مشروع منظم تشرف عليه مؤسسات، ومقاومته لايمكن أن تتم إلا بأداة مشابهة (العمدوني، لطفي. ص81)

ثانيا– حينما كان راشد الغنوشي طالب دراسات عليا في فرع الفلسفة بفرنسا تعرف على جماعة التبليغ وصاحبهم، فتأثر بتجربتهم، وواكب أنشطتهم فضلا عن التكون في حلقاتهم، يقول الغنوشي واصفا تلك التجربة: كان لهذا الجانب (يقصد النشاط مع التبليغيين في مساجد فرنسا) أثر فيَ، ظل ملازما لشخصيتي، حتى أني عندما عدت إلى تونس عدت بفكر إسلامي سياسي إخواني مودودي وفلسفي، لكن

بتجربة عملية تبليغية، ولم يكن معي منهج عملي للتحرك بالإسلام بعدما عدت إلى تونس، غير منهج التبليغ (الغنوشي، راشد. من تجربة الحركة الإسلامية. ص 32 – 33).

ثالثا، وفي سنة 1969 زار وفد دعوي تبليغي من بنغلادش تونس بقيادة الشيخ "روح القسط "، جاب الوفد الأرياف والأسواق، والمجامع المختلفة قبل أن تمنعه السلطات التونسية. وقد كان لانفتاح المنهج وتأثيره على المتلقين وقع انبهار على الشباب الإسلامي، مما جعلهم يتحمسون لهذا المنهج (مجموعة مؤلفين، 2015، ص 159).

ولقد تميز هذا المنهج، بالعلانية والجرأة في التواصل والانفتاح على الناس، حيث أنه " كسر حاجز الخوف والارتباك أو الخوف من الصدود، واقتحام المجالس" (العمدوني. ص81). كما ظل العمل بهذا المنهج ثلاث سنوات متتالية (الغتوشي، راشد. من تجربة الحركة الإسلامية، ص33).

ولئن ساهم هذا المنهج إلى حد كبير في انتشار الجماعة بسبب بساطته والتصاقه بالناس فيما يهم مسائل دينهم، إلا أن تحركات الشباب وأنشطتهم أصبحت محط أنظار السلط وموقع شك، خاصة أمام تزايد اعداد المنتمين، مما عرضهم إلى الاعتقالات والتضييقات، " فكانت مجمل هذه الإيقافات المتكررة تجعل من ذلك المنهج عرضة للتقييم والتفكير في ظل عدم تناسبه مع البنية البروقيبية، التي يستفزها كل نفس دعوي إسلامي علني (العمدوني، لطفي. 2015)، ومنذ ذلك الحين بدأ التفكير في المنهج السري، خاصة أن الغنونشي قد عاد من سورية ومصر بتجربة واسعة اكتسبها من خلال مواكبة نشاط الإخوان في جامعات تلك الدول، أي انتقلت الجماعة في تلك الفترة إلى الهيكلية والمنهج الإخواني في النشاط، ثم إلى الحضر والمنفى.

وعلى إثر معاودة نشاطها، وفي معرض المؤتمر العاشر، قدمت النهضة نفسها كحزب سياسي مدني ذو مرجعية إسلامية، معلنة الفصل بين السياسي والدعوي. وإن كان حزب حركة النهضة قد سعى على إثر المؤتمر العاشر من خلال قياداته إلى بيان مدلولاته لمفهوم الفصل عبر وسائل الإعلام، إلا أنه قد وقع الخلط كثيرا في دلالات المصطلح، وهو ما تسبب في إشكالات من بينها الخلط بين فصل الحركة بين السياسي والدعوي من جهة، وبين السياسي والديني من جهة أخرى .

–أ– **الفصل بين الدعوي والسياسي:** على إثر لقاء لي برفيق عبد السلام القيادي في حركة النهضة (12/ 10 / 2016 – تركيا) عرف الفصل بكونه: " التخصص الوظيفي بحيث يتفرغ الحزب للعمل السياسي وتحال بقية النشاطات للمجتمع المدني. (نفس التعريف أدلى به في برنامج ما وراء الخبر على قناة الجزيرة بتاريخ 2016/5/8).

هذا التخصص ينقسم إلى مستويات ثلاثة، فعلى مستوى الخطاب، ينحصر مضمون الخطاب السياسي في قضايا الشأن العام، في حين يستقل الخطاب الديني بالمسألة الدعوية، أما على مستوى الشخص القائم بالوظيفة في كلا الطرفين، فيجب أن يكون مختصا مؤهلا للقيام بهذه الوظيفة، وأخيرا

تخصص الجهاز، حيث أن أنشطة الحزب تنحصر على المسألة السياسية، أما النشاط الدعوي فقد تمت إحالته إلى الجمعيات وناشط المجتمع المدني. وهنا تتمايز التجربة التونسية عن مثيلتها المغربية، فإن كانت حركة التوحيد والإصلاح قد أحالت العمل السياسي إلى حزب العدالة والمساواة، فإن حركة النهضة تحولت إلى حزب سياسي مدني، متخلية بذلك عن العمل الدعوي لحساب الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يطرح تساؤلا من قبيل إن كانت هذه الخطوة تندرج ضمن تجارب الفصل أو الالغاء، أو توزيع الأدوار بما يتناسب مع الخصوصية التونسية.

-ب- الفصل بين الديني والسياسي: قد تبادر الى أذهان الكثيرين، أن الحركة أرادت من خلال الفصل استبعاد الدين والتحول إلى العلمانية من ذلك يقول فتحي أبو رواد مشيرا إلى الالتباس الواقع جراء غلط المفاهيم: وأرى أنه من الأنسب أن تكون فصل الحزبى عن الدعوى حتى لا يتطرق إلى الذهن معنى غير مراد بإطلاق تسمية فصل السياسى عن الدعوى، وترسيخ لمعنى انفصال الدين عن الدولة، وذاك هو عين العلمانية التى عادت الإسلام (الفصل بين السياسي والدعوي. 2017/11/20)، إلا أن الوقائع مخالفة لذلك الطرح، حيث أكدت على المرجعية الإسلامية في فصلها الأول، والفصل الأول من القوانين الأساسية للأحزاب هو بيان لهويتها الفكرية، كما كما جاء في لائحة سبل إدارة المشروع " لا خلاف أن الإسلام يقوم على مفهوم الشمول في التصور باعتبار هذا الدين يقوم على رؤية شاملة متوازنة لمختلف مناحي الحياة (لوائح المؤتمر العاشر، ص 71)، فضلا عن ذلك، صرح الغنوشي إعلاميا، أن الفصل بين السياسي والديني، لا يمكن تصوره في عقل مسلم (وكالة أرمن نيوز. 2017/5/19)، كما أن أدبيات الحركة الصادرة بعد المؤتمر أكدت تمسكها بهذا المسار.

ثالثا: دوافع النهضة للتوجه نحو الفصل بين السياسي والدعوي

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل نابعة من الحركة، وأخرى نابعة من المحيط، بشقيه الخارجي والإقليمي.

-1-عوامل الفصل الداخلية:

-أ- عامل المراجعات: في معرض حديثه عن المسار الذي أدى بالحركة إلى الفصل، يقول الدكتور عبد الكريم الهاروني: " ما توصلت إليه حركة النهضة هو تتويج لحوار دام سنين على كل المستويات المحلية، والجهوية، والمركزية، ووقع في المؤتمر المصادقة على خط السياسي، والاختيارات الفكرية، والتصور الاستراتيجي حول التخصص، النهضة اختارت اختيارا استراتجيا لم يكن املاء من أحد أو إكراها من أحد (لقاء في قناة المغاربية نشر بتاريخ: 29 mai 2016)، تصريحات تحتاج الى تنسيب، فلئن كانت مسألة الفصل خيارا استراتيجيا، إلا أن ذلك لا ينفي تداخل عوامل خارجية محيطة ودولية دفعت بالحركة نحو هذا الخيار.

في حقيقة الأمر، إن الحركة ولئن توصلت إلى هذا القرار في مؤتمرها الأخير، إلا أن الفكرة في أساسها سبق وأن أصل لها الأستاذ صالح كركر، وهو أحد أهم القيادات المؤسسة للتنظيم، إذ نادى في فترة مبكرة إلى الفصل والاستقلال بين العملين بقوله: " العمل الدعوي يجب أن يكون من المناشط القارة في المجتمع. .. ويجب أن تقوم عليه جهة مقتدرة ذات علم وخبرة ومصداقية، أي أن يكون من جهة المجتمع المدني، بعيدة السلطة السياسية والمعارضة، خلاصة القول أن الدعوة والتربية هي من مهمة العلماء وطلبة العلم المنتظمين في جمعيات وجماعات من جهة المجتمع المدني (صالح، كركر. الحركة الإسلامية وإشكاليات النهضة. ص 24). دعوة لم تلقى استحسان أبناء الحركة وقياداتها في بدايتها، بل أنها كانت نقطة خلاف بين كركر والحركة، إلا أنه وعلى غرار اليسار الإسلامي، الذي شكلت أطروحاته نقطة خلاف مع الحركة انتهت بالانفصال، أصبحت الحركة تنادي بهذه المراجعات اليوم وتتبانها بحذافيرها.

كما أنه يوجد مسألة يتغافل عنها أغلب الباحثين في خلفيات الفصل بين السياسي والدعوي لدى حزب النهضة، ألا وهي أن هذا الطرح يجد له مقدمات كانت قد أفضت له داخل النهضة، من ذلك التصور الفكري عام للسلطة في الإسلام لدى الحركة، فالبعودة إلى أدبيات الحركة ممثلة في كتب رئيسها الغنوشي، نجد أن الرجل يعتبر السلطة شأنا مدنيا لا دينيا ، بمعنى أن أهميتها أي السلطة لا تكمن في ذاتها أو حكم تعلق بها، لكن من خلال ما أنيط بها من شرائع، فالسلطة لا تتمتع بوظيفة دينية بل اجتماعية (الغنوشي، راشد. 2015 . الحريات العامة في الدولة الإسلامية . ص 102)، وبالتالي فإن الفعل أو الممارسة السياسية ليست مقدسة في ذاتها. كما أن التصور الوظيفي للدولة نزع عنهما كل صفة دينية، كما يقول الغنوشي: " إنه من المهم جدا التأكيد على الطبيعة الوظيفية المدنية للدولة في الإسلام المتمحورة حول إقامة العدل، بما يجعل شرعية وجودها تقاس بقدر ما تقيم من عدل، وهو ما يجردها من كل مزاعم دينية، أو حتمية لمكانتها، فهي مجرد ضرورة اجتماعية (الغنوشي، راشد. 2015. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام) لسد ثغرة تضيق وتتسع حسب حال الجماعة صلاحا (الغنوشي، 2015. ص 22).

ب- معضلة "التضخم السياسي": على غرار بقية الحركات الاسلامية، خاصة الاخوانية منها حيث يقول البنا معرض المؤتمر السادس للحركة الدعوة هي الطريقة الأساسية التي اتبعها كل الانبياء والرسل وهي الطريقة الماضية الى يوم القيامة، والتي حضنا عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي الواجب الذاتي التي يجب على كل مسلم القيام به. لأجل ذلك شكلت المسألة الدعوية حجر أساس في أدبيات هذه الأخيرة. فتحقيق أهدافها وبرامجها منوط بالأساس عبر إعداد الفرد، والمجتمع، على أسس موافقة للشريعة الإسلامية، وهو ما يعبر عنه بالتربية النفسية والإعداد الروحي، من خلال العمل الدعوي، مما جعل الحركات الإسلامية تولي المسألة الدعوية أهمية بالغة.

ولكن مع انتقال أغلب الحركات الإسلامية للعمل السياسي الحزبي، وما صاحب ذلك من توجه عدد مقدر من الأطر التربوية والدعوية نحو العمل السياسي والاجتماعي، سقطت الحركات الإسلامية في التضخم السياسي (الحمداوي، محمد. وماذا عن التضخم السياسي التجديد: 24 / 8 / 2012)، والمقصود بالتضخم السياسي داخل الجماعات، هو أن يستغرق العمل السياسي الحزبي نشاط الجماعة، على حساب العمل الدعوي، فضلا عن استنزاف العمل السياسي للطاقات الدعوية، وهو ما سيؤدي إلى خلل داخل الهيكل التنظيمي للجماعة الإسلامية، وإلى ضعف في أدائها الدعوي، إضافة إلى تأثر المجال الدعوي بإكراهات الضغوط السياسية. ويعتبر الشيخ فريد الأنصاري من أبرز من نوه إلى هذه المسألة حيث أورد في كتابه البيان السياسي وظاهرة التضخم الدعوي: " الحركة الإسلامية اليوم مصابة بداء التضخم في المجال السياسي"، (ص 10)، ويضيف مفصلا: "ذلك أن الملاحظ المتتبع لنشاط الحركة الإسلامية يلحظ أنها قد فترت فتورا على المستوى الدعوي العام. لقد استهلكتها أنشطتها الداخلية، ووظائفها الإدارية الذاتية، الراجعة إلى مشاكل التسيير لدوائر الحركة، وكذا اهتمامتها السياسية، سواء بالانخراط المشارك، او بالانخراط الرافض فكل موقف في السياسة يجر الى مهمات وتتبعات وانشغالات جدلية وإعلامية لا تنتهي

-ج- النأي بالمسألة الدعوية عن التجاذبات السياسية: يعتقد الغنوشي أن إعادة النظر في موقع المسألة الدينية " الدعوية " والنأي بها عن التجاذبات السياسية الحزبية، هو خيار يصب في صالح الأولى، ذلك أنه وعبر التاريخ، تحديدا مرحلة انقلاب الملك على الخلافة، استطاعت السلطة السياسية أن تبني لها مشروعية على حساب الدين ففصلت وقزمت في حدوده، جاعلة منه مطية لتحقيق إملاءاتها وبسط نفوذها، ولكن بالعكس من ذلك، استطاع المجتمع الأهلي المدني الإسلامي أن يحقق ازدهارا، ويضمن قدرا من استمرارية الأمة وقدراتها، بعيد عن تقلبات السلطة، ضاربا بذلك مثلا التعليم الزيتوني (الغنوشي، 2011، ص 41).

وفي هذا السياق يتساءل الغنوشي عن موقع المشروع الإسلامي اليوم من عدة نقاط من بينها المجتمع المدني، فيقول الغنوشي" إن مركز الثقل في المنظومة الإسلامية، الإنسان والمجتمع والأمة، باعتبارهم مستخلفين من الله، أما الدولة فليست مخاطبا أصليا، إنما هي مجرد أداة من أدوات الجماعة وفي خدمتها. وبذلك فإن تخصيص المسألة الدعوية . وقصرها على المجتمع المدني هو منحى واختيار يجد في أدبيات الحركة تأصيلا سابقا، ابتغت من خلاله النأي بالدين عن تقلبات السلطة وصراعاتها، فربما عادت دولة الاستبداد من جديد وكان الدين اول قرابينها، نكاية في خصم حاولت استئصاله في الأمس القريب عبر سياسة تجفيف منابع التدين، لذا كان الأولى النأي بالمسألة الدينية عن تجاذبات السياسة.

2- عوامل الفصل الخارجية

أ- سقوط الحزب الشمولي ومطلب التخصص: تتميز الحركات الإسلامية على رأسها حركة الاخوان لمسلمين بالشمولية (في المؤتمر الخامس للحركة الذي عرف فيه البنا حركته بانها سياسية، صوفية، سلفية، دعوية، رياضية)، هذا المنهج كانت تتبناه حركة النهضة في فترة متقدمة من نشاطها، حيث أصل الغنوشي في كتاباته أنه من ركائز الحركة الإسلامية الشمول (الغنوشي والترابي. 1984، ص19). لكنها أصبحت اليوم تتجاوز هذا الطرح لعدة أسباب، لعل أهمها، أنها كانت تخوض معركة ضد حزب حاكم شمولي بمؤسساته الشمولية، وهو ما جعلها تواجهه خصمها بنفس المنطق أي الشمولية، لكن بعد سقوط الحزب الحاكم، وانفتاح المجتمع لم يعد هناك داعي لهذه الشمولية. في ذلك يقول الغنوشي: نحن نشأنا حركة شمولية في مواجهة حركات شمولية على رأسها الحزب الحاكم اليوم سقط النظام الشمولي ولم يعد مجال لهذه الشمولية المجتمع صار مفتوحا وفيه الدمقراطية

(برنامج في رواية أخرى 2017/4/13)، وهذا وقد جاء في اللائحة النهائية للمؤتمر العاشر للحركة، أن من بين سلبيات شمولية الحركة تسببها في " ضمور النشاط على مستوى القطاعات والفضاءات الحيوية داخل المجتمع، وارتهانه لتقلبات العمل السياسي (لائحة العامة لمؤتمرات المحلية لحركة النهضة، ص 5) . كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن تخلي الحركة عن مبدأ الشمولية، لا يعني تخليها عن مبدأ شمولية الإسلام، الذي تعتبره ركيزة من ركائزها (يقول الغنوشي في كتاب من تجربة الحركة الإسلامية للغنوشي: الإسلام نظام شامل. ص 98). فهو إذن تخصص مؤسسي، يستهدف الهياكل والمؤسسات التنظيمية، لا المرجعية.

ب- مشاركة النهضة في السلطة: على الرغم من تحصلها على النسبة الأعلى في نتائج الانتخابات التشريعية 2011، إلا أنها لم تحظى بأغلبية مطلقة، تجعلها تمارس الفعل السياسي بأريحية تامة، خاصة أمام اصطدامها بمعارضة شديدة، من قبل العديد من الأطراف السياسية، التي لم تشأ أن ترى حركة إسلامية في السلطة، تتزعم المشهد القائم، بما فيهم أصدقاء الأمس الذي رفضوا الالتحاق بالائتلاف الحاكم. (عدا عن حزب المؤتمر من أجل الجهورية وحزب التكتل، رفضت أغلب مكونات هيأة 18 أكتوبر التحالف مع حركة النهضة). ومن ناحية أخرى، كانت الحركة تخوض وضعية حكم انتقالي، تفتقد فيه إلى التجربة في ممارسة السلطة، خاصة أمام تراكم المطالب الاجتماعية، والمشاكل الداخلية والأمنية. هذا على مستوى الداخلي، أما على مستوى الخارجي، كانت النهضة واعية بحجم المخاوف الغربية من تموقع حركة إسلامية في السلطة، تحديدا بعد أحداث الانقلاب في مصر، وما قدمه من شحنة للثورة المضادة، التي سعت إلى استنساخ السيناريو المصري في تونس، وهو ما ولد ضغطا متزايدا على الحركة.

ج-حسم الدستور في مسالة الهوية: تعتبر حركة النهضة تونسية نفسها ردة فعل طبيعية على تجربة التغريب العميقة، التي خاضتها دولة ما بعد الاستقلال، لا فقط على هياكل مؤسساتها، بل كذلك دخل المجتمع، بإسقاط النموذج الغربي على نمط الحياة، وهو ما شكل تعسفا على الهوية التي كادت أن تنمحي لولا محاولات التصدي للمنهج التغريبي، محاولات كتب لبعضها الاندثار وآخر النجاح، ولعل أبرزها الجماعة الإسلامية التي تحولت وتطورت منذ نشأتها الى الاتجاه الإسلامي، ثم حركة نهضة ثم حزب النهضة. وبسبب هذا الهاجس أي هاجس الهوية، كانت الحركة ترى في نفسها من موقعها كحركة معارضة، يدخل الدين كمكون من مكونات مرجعيتها الأساسية، المسؤول الأساس في الدفاع عن الهوية، بل اعتبرت حربها ضد العلمانية والنظام في بداياتها هي حرب هوية بامتياز.

ومن أجل ذلك، حرصت النهضة الحفاظ على الفصل الأول من الدستور، الذي يؤكد على هوية تونس العربية الإسلامية، بل أضافت إليه فقرة تنصص على أن هذا الفصل غير قابل للتعديل، أي غير خاضع لأحكام الفصل 143 من الدستور، والذي يخول رئيس الجهورية أو ثلث أعضاء البرلمان اقتراح تعديل بنود دستور الجمهورية الثانية. وبهذا فإن الفصل الأول من الدستور فصل ثابت، لا يمكن المساس به بأي وجه من الوجوه، لكن الاشكال ليس هنا، بل يكمن في التطبيق، فهذا الفصل بصياغته الحالية قد وضع منذ دستور الاستقلال سنة 1959، لكن ذلك لم يمنع نظامين متعاقبين من الصدام مع الهوية الوطنية بمسميات مختلفة.

-د- الموانع القانونية: من بين الأسباب التي تصرح الحركة أنها دفعت بها إلى الفصل بين السياسي والدعوي هو المانع القانوني، وبالعودة إلى المرسوم المنظم للأحزاب والجمعيات وهو القانون عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، لا نجد فصلا يتضمن بطريقة ضمنية أو صريحة ما يمنع الاحزاب من القيام على أساس ديني، لكن الفصل 3 منه يلزمها باحترام علوية القوانين.

وبالرجوع إلى قمة الهرم في القوانين أي الدستور، تضمن فصله السادس حكما يلزم الاحزاب السياسية بتحييد المساجد عن الدعاية الحزبية، ومسألة تحييد المساجد قضية شغلت الرأي العام التونسي بعد الثورة بسبب خروج العديد من المساجد عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية، وتحولها الى ساحة للتجاذبات السياسية والمذهبية، كما أن الذهنية التونسية، خاصة المتخوفة منها من الإسلاميين، تحتفظ جيدا بمشهد انطلاقة نواة الجماعة الإسلامية من حلقة صغيرة داخل مسجد، قبل أن تنتشر وتتحول الى ظاهرة، ثم إلى حركة هي من أقوى الحركات السياسية في تونس.

ثالثا: مدى واقعية الفصل بين السياسي والدعوي

إن السؤال في مدى واقعية الفصل سؤال اشكالي يطرح عدة نقاط لعل أهمها:

إن كان المقصود بالفصل تخصيص ذراع سياسي مستقل عن الحركة، فإن حركة النهضة منذ 2011، تمارس السياسة عبر حزب مدني احتكم إلى الشروط القانونية في النشأة، وأخذ بآليات

الديمقراطية في الفعل السياسي، سواء في مسألة خوض الانتخابات، أو على مستوى ممارسة السلطة، وهو ما قد يرجح عامل الإكراهات السياسية، خاصة منها الخارجية، كدافع أساس وراء هذه الخطوة، بغية درأ مظنة الإسلام السياسي التي باتت تشكل ذريعة لتدخل القوى الغربية في المنطقة علاوة على الضغوط التي تمارس على حركات إسلامية لم يعتد الغرب التعامل معها كسلطة سياسية حركات ينظر إليها بعين الريب والترقب، وهو ما يجعلها تنحو نحو تقديم ضمانات أكثر، منحا يؤكد نظرية أن السلطة من أهم عوامل تطور إن لم نقل " ترويض" الحركات الإسلامية، وبالتالي حق التساؤل عن العوامل الحقيقية والأكثر فعالية في تطور الحركات اللإسلامية، أهي المراجعات التي تجريها على أدبياتها الفكرية، أم إكراهات الواقع ومعطياته، أم أن الواقع في حد ذاته بات من أهم مصادرها، خاصة أمام تغير التموقعات من المعارضة إلى السلطة.

وأما مستوى الملامح العامة، بات حزب نهضة يعرف نفسه في الفصل الأول من قانونه الأساسي، الصادر إثر المؤتمر العاشر، كونه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، وهو ما سيطرح اشكالا عمليا بالغ التعقيد، إذ كيف سيتعامل الحزب مع هذه الخصوصية، أمام وضعية حزب مدني نظامه الأساسي لا يبحث في تكوين المنتمين الفكري، خاصة أن الحركة كانت قد تعرضت لمدة تزيد عن عشرين سنة للحظر وبالتالي الانقطاع عن جيل شاب، أي المكون المستقبلي للحركة.

ومن ناحية أخرى، إن تأكيد النهضة على مرجعيتها الإسلامية أمام توجهاتها الجديدة يطرح إشكالية تتعلق بمسألة اتخاذ القرارات وسن القوانين، من ذلك كانت حركة النهضة في الفترة الانتقالية قد صادقت على الفصل السادس من الدستور التونسي الذي ينص على مبدأ حرية الضمير ونصه كالأتي " الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. "

وبالتالي تمكين الفرد من حريته المطلقة فيما يخص مسائل قناعاته وإعتقادته، فعلى على ضوء هذا المبدأ بررت النهضة موقفها الداعم لإلغاء منشور يحضر زواج المسلمة التونسية من غير المسلم (قرار وزاري صادر سنة 1973)، واعتبرت أن هذه المسألة قناعة شخصية تتناغم مع ما قررته في الدستور التونسي تحديدا الفصل المذكور أعلاه.

ولئن كانت حركة النهضة تعرف بالنشاط والتصاق القيادات بالقواعد إلا أن تعرضها إلى حظر زاد عن عقدين من الزمن أحدث شرخا فكريا وتنظيمي داخلها، وإن كان قد استطاعت تلافي الهيكلي منه بإعادة التنظم فإنها لم تكن بالمستوى ذاته على المستوى النظري، من ذلك أن المنتمين في الداخل خاصة ما كان منهم داخل السجون لم تسنح لهم الفرصة لتطوير أدبياتهم عكس ما كان عليه حال منتمي الحركة في الخارج، وهو ما جعل الأولى تحتفظ بالخلفية الفكرية الإخوانية. وعلى إثر المؤتمر العاشر كانت أغلب المواقف المعارضة للمنحى الجديد تأتي من هذه الفئة داخل الحركة.

كما أن هذه الخطوة، وإن لم تكن سابقة على الساحة الإسلامية، إلا أنها أثارت جملة تساؤلات حول الهوية الفكرية للحركة، إذ بعد هذه النقلة المفصلية في تاريخ النهضة، كيف سيتم تعريفها وتصنيفها، بالنظر إلى بقية الحركات الإسلامية.

خاتمة:

على غرار بقية الحركات الإسلامية، نشأت حركة النهضة في بداياتها كحركة احتجاج ومعارضة للنظام ووالوضع القائم أنذلك، سياق سياسي واجتماعي وفكري أملى عليها بدرجة أو ما جملة من الخيارات والتوجهات التي أضحت موضع مراجعة وتقييم، بسبب فعل الزمان وتغير التموقعات من المعارضة (الاحتجاج) إلى السلطة، وهو ما يبرهن أن الواقع خير ساحة لاختبار مقولات الإسلاميين النظرية .

إن خيار الحركة المسكون بالعوامل الخارجية والداخلية، خاصة الهيكلية والتنظيمية منها، سيسهم في حل العديد من المعضلات العملية التي تواجهها فيما يخص الممارسة السياسية، وهو ما سيعطيها دفعة في النشاط والتحرك، لكن يبقى لهذا الخيار العديد من الإشكالات العملية و النظرية.

قائمة المراجع:

– الحناشي، يوسف. (2012). الإسلام السياسي في تونس (النشأة والانبعاث). (الطبعة الأولى). تونس.

– دبعيى، رائد. (2012) أساليب التغيير لدى السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين المفكر الممارسة " الإخوان المسلمين في مصر نموذجا. فلسطين.

– الرازي. مختار الصحاح. المكتبة العصرية.

– الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.

– عبد الكافي، إسماعيل. (د. ت). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

– العلاني، علية. (2014). الإسلاميون التونسيون من المعارضة إلى الحكم النشأة – التطور – الأفاق. (الطبعة الأولى). تونس: طباعة نوفابرنت – صفاقس.

– العمدوني، لطفي. (2015) تاريخ الحركة الإسلامية في تونس، أطوار من النشأة والمحاكمات السياسية الكبرى – 1965 – 1981. (الطبعة الأولى). تونس: ميارة للنشر والتوزيع .

– الغنوشي، راشد (2011). من تجربة الحركة الاسلامية. (الطبعة الأولى). تونس، دار المجتهد للنشر والتوزيع.

– الغنوشي، راشد (2011). الحريات العامة في الدولة الإسلامية(الطبعة الثالثة). تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع

– الغنوشي، راشد. (2011). مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني (الطبعة الاولى). نونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع.

– الغنوشي، راشد. (2015). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام. (الطبعة الثانية). تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع.

– الغنوشي، راشد والترابي، حسن. (1984) الحركة الإسلامية والتحديث. بيروت: دار الجيل.

– الغنوشي، راشد. (2015). إرهاصات الثورة. (الطبعة الثانية). تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع.

– الفراهيدي. كتاب العين، دار ومكتبة.

– فريد الأنصاري، البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي (نحو بيان قرآني للدعوة الإسلامية)، سلسلة: من القرآن إلى العمران .

– كركر، صالح. (د. ت) الحركة الإسلامية وإشكاليات النهضة.

– لوائح المؤتمر العاشر لحركة النهضة، الحمامات 10. 21 و22 مايو. ماي 2017، تونس.

– مجموعة كتاب، (2013) التقرير الإستراتيجي السنوي لمجلة البيان " واقع الأمة ". العدد 10. مجلة البحوث الإسلامية. مصر.

– مجموعة مؤلفين (2015). من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، الإسلاميون في تونس " مسيرة ألم وأمل. (طبعة ثالثة). تونس: سلسلة كتاب الإصلاح.

– محمود، عبد الرحمن عبد المنعم. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية. دار الفضيلة.

– المديني، توفيق. (2012) تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة " الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية"(الطبعة الأولى). تونس: دار مسكيلياني للنشر والتوزيع.

مواقع الأنترنت:

– أبو رواد، فتحي. موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، http: //iumsonline. org/ar/3/lfsl-byn-ldaao-olsys/.

– مجلة البحوث الإسلامية: http: //www. alifta. net/Fatawa/FatawaDetails. aspx?View=Page&PageID=12736&PageNo=1&BookID=2&languagename.

– المرزوقي، أبو يعرب. الفصل السوي بين الدعوي والسياسي أو بين الحركة والحزب. (2016/01/29/) https: //abouyaarebmarzouki. wordpress. com/.

– وكالة أرمن نيوز https: //www. eremnews. com/news/492682.